

القضايا الإدارية ومجلس الدولة

يخبرات عريضة في المنازعات أمام القضاء . يتمتع مكتب الدكتور مصطفى الروبي محامون . مستشارون اداري ومجلس الدولة بما فيها الطعون علي كافة القرارات الادارية التي تصدر من جهة الادارة أو تمتنع عن اصدارها وتضر بالمراكز القانونية للافراد أو الشركات في كافة مجالات تخصصها وهي علي سبيل المثال

- ١ المنازعات الادارية العقود الحكومية
- ٢ القضايا السياسية المتمثلة في حقوق الأحزاب وحقوق الناخب والمرشح
- ٣ المنازعات الضريبية
- ٤ المنازعات الجمركية
- ٥ النقل الجوي والبحري
- ٦ حق الوكالات والإمتيازات التجارية
- ٧ حق المعاملات المصرفية والتمويل
- ٨ حماية حقوق الملكية الفكرية الإتصالات
- ٩ تنفيذ أحكام القضاء والتحكيم الأجنبية
- ١٠ امتيازات النفط والغاز التأمين
- ١١ تعيين الحدود الدولية البرية والبحرية
- ١٢ منازعات السيادة الاقليمية
- ١٣ الحصانات والامتيازات الدبلوماسية والقنصلية
- ١٤ الحماية الدبلوماسية
- ١٥ حق تسجيل الشركات بجميع انحاء العالم
- ١٦ حق تسجيل العلامات التجارية وبراءات الإختراع واشهارها في جميع انحاء العالم
- ١٧ اخطارات تسجيل الأدوية ومستحضرات التجميل
- ١٨ جلب الوكالات التجارية

القضايا الإدارية ومجلس الدولة بإمكان الفريق القانوني بمكتب الدكتور مصطفى الروبي تقديم كافة أنواع الإستشارات والمرافعات للهيئات الحكومية ، السفارات ، القنصليات ، رجال الأعمال والشركات على المستويين الوطني والإقليمي والدولي ومن أجل تقديم الدعم القانوني وتقديم استشارات قانونية ذات مستوى رفيع من الكفاءة والخبرة فإن الفريق القانوني لمكتبنا يضم عدد من المستشارين القانونيين والمحامين من ذوي السمعة الدولية والخبرة القانونية العريقة